

انتخابات الكنيست السابع عشر: آراء وتحليلات كتاب من عرب ٤٨

أمل جمال*

عزیز حيدر**

دلالات التغيرات في الخريطة الحزبية وأنماط التصويت***

الجديد الذي تشكل مؤخراً بزعامة رئيس حزب الليكود، أريئيل شارون. وسمة هذا التحول أن البنية السياسية للنظام السياسي الإسرائيلي لم تعد بنية ثنائية القطبية (الليكود، العمل)، وإنما أصبحت بنية متعددة الأقطاب. ومن الواضح أيضاً أن نتائج الانتخابات زعزت مقولة "البنية الثلاثة الأقطاب"، إذ إن حزب الليكود لم يحصل على عدد من الأصوات يؤهله لأن يكون قطباً ثالثاً في النظام السياسي، ذلك بأن حزبين آخرين حصلوا على عدد من المقاعد مساو، أو مساو تقريباً، لما حصل عليه حزب الليكود. واللافت في هذه الانتخابات أنه لأول مرة يحصل حزب وسطي على مقاعد تؤهله للفوز بالأغلبية ولتأليف الحكومة. وعلى الرغم من الإنجاز الانتخابي الكبير الذي حققه حزبان وسطيان في انتخابات سابقة (داش في انتخابات ١٩٧٧ بحصوله على ١٥ مقعداً في الكنيست، وشينوي في انتخابات ٢٠٠١ بحصوله على ١٥ مقعداً) فإنهما فشلا كلاهما في التحول إلى محور مركزي في

أمل جمال

إن تحليل الانتخابات الإسرائيلية يجب أن يكون شاملاً؛ فهذه الانتخابات تعتبر خاصة في نوعها على عدة مستويات. المستوى الأول أنها قصرت عمر الحكومة ثمانية أشهر، أي أنها انتخابات مبكرة. وهذا يدل بشكل واضح على عدم الاستقرار في بنية النظام السياسي الإسرائيلي كما عهدنا ذلك في السنوات العشر الأخيرة. أما المستوى الثاني فيتعلق بتحول جذري في بنية المؤسسة السياسية الإسرائيلية، إذ دخلها حزب "كديما"؛ هذا الحزب

(*) محاضر في العلوم السياسية في جامعة تل أبيب.

(**) أستاذ علم الاجتماع في مركز دراسات المنطقة التابع لجامعة القدس، القدس الشرقية، وزميل أبحاث في معهد أبحاث هاري ترومان في الجامعة العبرية.

(***) مستلة من ندوة عقدت في رام الله بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٥، ونظمتها مؤسسة الدراسات المقدسية والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، وأدارها سليم تماري، وحررها وأعدتها للنشر خالد فراج.

المتقاعدين من الحصول على سبعة مقاعد. إن فوز هذا الحزب يدل على صحة مقولتين: المقولة الاجتماعية التي تشير إلى أن الجيل الشاب لا يريد أن يرى أجداده يبحثون في النفايات عن الأكل، إذ كانت الأغلبية الساحقة من المصوتين لحزب المتقاعدين من الشبان، والمقولة الثانية التي تدعي أن التصويت لحزب المتقاعدين هو نوع من الاحتجاج على الظواهر السلبية في العمل السياسي الإسرائيلي.

وهنا يظهر التناقض في سلوكيات المقترح الإسرائيلي. فمن جهة هناك عدم ثقة وخيبة أمل من السياسيين، ومن جهة أخرى هناك التوق إلى قوة مركزية فاعلة من الممكن أن تحقق سياسات يريدها المجتمع الإسرائيلي. وأنا أرى أن السيكولوجيا الإسرائيلية تؤدي دوراً مهماً جداً؛ فالناخب الإسرائيلي يحتاج إلى قوة سياسية تحل مشكلاته، حتى لو كانت هذه الحلول راديكالية، والمهم بالنسبة إليه أن تتخذ قرارات تمكنه من الحياة بشكل اعتيادي. ومن الواضح أن هذا السلوك، ومن دون أدنى شك، متأثر تأثراً قوياً بالانتفاضة الفلسطينية التي كان لها إسقاطات كبيرة على سلوك الناخب الإسرائيلي.

نلاحظ أيضاً أن القرار في المجتمع الإسرائيلي، كما عبرت هذه الانتخابات عنه، لم يكن حاسماً وإنما كان متردداً. فالإسرائيليون عقدوا أملاً كبيراً على أريئيل شارون، إذ كان قائداً قوياً ويستطيع اتخاذ القرارات. لكن عندما غاب أصبح لديهم خوف، فتراجعت نسبة التصويت، وتراجعت معها حصة حزب كديما بزعامة أولمرت، الأمر الذي يدل على أنه لا توجد ثقة لدى المجتمع الإسرائيلي بأولمرت مثلما كانت لديه الثقة بشارون. ولهذا لم يمنح الناخب الإسرائيلي كديما الزخم نفسه الذي كان يمنحه له بوجود شارون، فحصل على ٢٩ مقعداً فقط، وهذا لا يعتبر نجاحاً باهراً يمكن الحزب من تشكيل أي ائتلاف يريد. ومع أنه حصل على مكانة قوية، إلا إن هذه المكانة ليست ثابتة، وليست محورية، وليست مهيمنة إلى درجة التحكم في البنية السياسية. إن أولمرت بحاجة إلى دعم أكثر من حزبين من أجل

الحياة السياسية الإسرائيلية. أما في هذه الانتخابات فقد نجح حزب وسطي جديد في التحول إلى محور النظام السياسي. لكن هذا النجاح لم يكن باهراً كما توقع بعض المحللين والجمهور الإسرائيلي، وحتى بعض القيمين على هذا الحزب. والسبب الأساسي هو غياب مؤسس الحزب ومحركه الرئيسي، أريئيل شارون، عن الحياة السياسية بشكل مفاجئ قبل الانتخابات بعدة أسابيع.

نحن نتحدث الآن عن بنية سياسية جديدة من الممكن أن تستمر فترة طويلة، وسيكون لها أثرها في أنماط وسلوكيات التصويت والاقتراع. فحزب كديما لا يعبر عن الحاجة إلى وجود حزب وسط فقط، بل أيضاً عن توجه إسرائيلي عام قادر على اتخاذ إجراءات وقرارات بعيدة المدى. ومن هنا التقبل الواسع لحزب كديما وانهايار حزب الليكود. فإقامة الحزب جاءت نتيجة تفكير ودراسات معمقة عن توجهات الجمهور الإسرائيلي وتوقعاته وآرائه، ولم تكن فقط نتيجة لأسباب بنيوية، أو للخلافات داخل الليكود، أو لرؤية شارون السياسية. ويمكن القول إن ولادة الحزب كانت ثمرة التقاطع بين التوجهات وبين رؤية شارون السياسية والصعوبات التي كان يواجهها داخل الليكود. ولو أردنا التحليل بشكل افتراضي لقلنا إنه كان من الممكن أن يحصل كديما على عدد من المقاعد أكثر كثيراً فيما لو بقي شارون على رأسه.

من السمات البارزة لهذه الانتخابات تراجع نسبة التصويت إلى ٦٤٪، وهذا يعبر عن خيبة أمل لدى الجمهور من السياسة والسياسيين بصورة عامة، ويعكس حالة من عدم الثقة بالعمل السياسي نتيجة أحداث طرأت في انتخابات الكنيست الأخيرة، وعمليات غير قانونية قام بها أشخاص ذوو سلطة في النظام السياسي، على رأسهم شارون وأعضاء آخرون في الكنيست.

إن عدم الثقة بالعمل السياسي انعكس أيضاً في أنماط التصويت، كما يدل على ذلك التصويت لحزب المتقاعدين؛ بمعنى أنه لو لم يكن هناك عدم ثقة بالعملية السياسية لما تمكن حزب جديد كحزب

وخصوصاً بعد انتخاب عمير بيرتس زعيماً له. من هنا يمكن الجزم أنه لا يمكن إقامة حكومة الآن من دون الأخذ في الاعتبار مراجعة جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية، وإعادة ترتيب الشان الاجتماعي - الاقتصادي في السياسة الإسرائيلية.

بالإضافة إلى هذه النقاط يجب إنعام النظر في بعض سلوكيات التصويت، وهنا بودي الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بالتحويلات في البنية الاجتماعية الإسرائيلية على مستوى التصويت. فنحن نعرف، بناء على انتخابات سابقة، أن هناك ثلاثة عوامل أساسية تؤدي دوراً قوياً في وجهة التصويت للأحزاب المتعددة: العامل الأول هو الانتماء الإثني (الهوية، شرقي، أشكنازي، متدين، علماني، عربي وما إلى ذلك)، والعامل الثاني هو الموقع الجغرافي أو مكان السكن (كيبوتس، مدينة تطوير، مدينة كبرى، مركز البلد أو من الأطراف)، والعامل الثالث هو الوضع الاجتماعي والاقتصادي (إلى أي طبقة أو شريحة اجتماعية تنتمي). هذه العوامل الثلاثة أدت دوراً قوياً في السلوك الانتخابي في الدورات السابقة. أما في هذه الانتخابات فحدثت نقلة نوعية أو بداية لنقلة نوعية، يجب أخذها في الاعتبار، وهي نجاح أحزاب تمثل اليهود الشرقيين، كما هي حال شاس، أو زعماء من أصول شرقية في أحزاب غير إثنية، كما هو حال عمير بيرتس وآخرين في حزب العمل، في إيصال رسالة مهمة جداً إلى المجتمع الشرقي في إسرائيل الموالي لليكود خاصة، ولليمين عامة، والذي صوتت أغلبيته لهما على مدار أعوام طويلة مضت، بأن للتصويت في مصلحة سياسة خارجية وأمنية يمينية ثمناً اقتصادياً؛ بمعنى أنه لم يكن هناك لدى الشرقيين، إجمالاً، ربط بين السياسة الأمنية والخارجية اليمينية، وخصوصاً تجاه الفلسطينيين، وبين السياسة الاقتصادية. في هذه المرة يبدو أنه أصبح لدى جمهور الناخبين الشرقيين إدراك أن انتخاب قوة يمينية ترعى سياسات أمنية فاعلة وسياسات دعم للمستوطنين ودعم للبنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة يأتي بشكل

النجاح في إقامة ائتلاف ثابت قادر على أن ينفذ سياسات معينة، وهذا بعد ذاته ستنتج عنه إشكالات على مستويات متعددة. ولو كان كديما حصل على ٤٠ مقعداً كما كان متوقعاً لكانت إمكاناته الائتلافية والسياسية أقوى جداً ومختلفة تماماً. إن ائتلافاً حكومياً مركباً ومعقداً يصعب اتخاذ القرارات فيه. فدخل حزب العمل ودخول شاس ودخول أحزاب أخرى من اليمين أو من الوسط إلى الحكومة، سينعكس سلباً على بنيتها كما حدث في الحكومة السابقة، وسينعكس أيضاً على سياسات هذه الحكومة وقدرتها على اتخاذ القرارات، وستحول التناقضات داخل الحكومة دون الحفاظ على ثبات سياسي طويل الأمد.

واضح جداً أن هناك تراجعاً في قوة اليمين من ٦٩ مقعداً في الدورة السابقة إلى ٥٠ مقعداً في الدورة الحالية. والمقصود هنا، في الأساس، أحزاب الليكود والمفدال والاتحاد القومي، مع ملاحظة أن هناك ارتفاعاً في مقاعد أحزاب يمينية كحزب إسرائيل بيتنا. لكن بصورة عامة هناك تراجع لا يستهان به في أوساط اليمين الإسرائيلي، بينما تتمتع أحزاب الوسط واليسار بـ ٦٣ مقعداً إذا استثنينا الأحزاب العربية لأنها لن تدخل، ولن يمكنوها من الدخول في الائتلاف الحكومي. وإذا أضفنا الأحزاب العربية، المحسوبة على اليسار (من وجهة النظر الإسرائيلية)، يرتفع العدد إلى ٧٣ مقعداً، مع الإشارة إلى أن كديما حزب وسط على مستوى بنيوي لا على مستوى سياساته، إذ لا يمكن توقع أن تختلف سياسته عما هو مألوف حتى الآن.

هناك توجه واضح ضد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي مثلها الفرع الليبرالي الذي يهيمن عليه نتنياهو داخل الليكود. وتعبيراً عن هذا التوجه جاء الدعم لثلاثة أحزاب هي: حزب المتقاعد، وحزب شاس الذي غلب البعد الاجتماعي على البعد الديني في برنامجه الانتخابي، وساهم ذلك في حصوله على ثلاثة مقاعد إضافية، وحزب العمل الذي ركز أيضاً على المضمون الاجتماعي. وواضح جداً أن هناك تحولاً في أولويات حزب العمل،

التقليدي لأحزاب العمل والليكود والمتدينين إلخ. فالناخب الإسرائيلي خرج هذه المرة عن أنماط التصويت السابقة، وكان غير متيقن لمن سيعطي صوته في هذه الانتخابات.

الأمر الثاني الذي ميز هذه الانتخابات هو الهدوء الذي ساد يوم الاقتراع وفي أثناء الحملة الانتخابية. فقياساً بانتخابات سابقة يمكن اعتبار هذه الانتخابات الأكثر هدوءاً، ذلك بأن كديما استطاع أن يفرض هذا الهدوء على المعركة الانتخابية، ولم يكن هناك مشاحنات عنيفة كما حدث في جولات سابقة، إلى درجة أنه لم تحدث في هذه المعركة الانتخابية، التي كان من المفترض أن تحسم مجموعة من القرارات الإسرائيلية المصيرية، مواجهة تلفزيونية واحدة بين المرشحين كما حدث في انتخابات أقل حسماً.

ثمة قضية أخرى هي غياب القضايا الإثنية والدينية وعدم ظهورها في الدعاية الانتخابية، في مقابل بروز القضية الاجتماعية بروزاً لافتاً. كما أن موضوع الأمن فقد الكثير من بروزه نسبة إلى الجولات السابقة؛ فقد فشل بنيامين نتنياهو في إبراز العنوان السياسي على حساب العناوين الاجتماعية والاقتصادية، وقد أخطأ في تسمية المعركة الانتخابية بالاستفتاء السياسي، لأن الحقيقة هي أنها كانت استفتاء اجتماعياً أكثر منه سياسياً. وحتى قضية العلمانيين والمتدينين نلاحظ أنها في هذه الانتخابات لم تبرز، وكانت المحاولة الوحيدة لفرض هذا الموضوع على أجندة الانتخابات من جانب الحزب العلماني الصهيوني (حيثس)، لكنه فشل في ذلك ولم يجتز نسبة الحسم. سياسياً، مثل الاتجاه اليساري (في المفهوم الإسرائيلي) حزب العمل وميرتس القابلان بالتفاوض مع الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية وعلاقات جوار حسنة، لكنهما مقتنعان أيضاً بعدم وجود طرف فلسطيني يمكن أن يكون شريكاً في عملية السلام، ولذلك يتفقان مع فكرة حزب كديما الجديد في فرض الحل من طرف واحد. أما الاتجاه الثاني، الذي مثله كديما، وهو اتجاه شارون في

مباشر على حساب السياسات الاقتصادية - الاجتماعية، وهذا يمثل تحولاً معيناً في أنماط انتخاب اليهود الشرقيين في إسرائيل.

النقطة الأخيرة التي أود طرحها تتعلق بالمغزى الأساسي لنجاح حزب كديما فيما يتعلق بالسياسة تجاه الفلسطينيين. إن سياسة الحزب فيما يتعلق بهذه المسألة تعكس إجماعاً عريضاً تؤيده أغلبية كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، وبالتالي لن يحدث هناك تحول جذري في السياسات الأمنية والخارجية لحزب كديما، أو للحكومة المقبلة. والمعالم الأساسية لهذه السياسات واضحة جداً، فسيستمر العمل في بناء الجدار الفاصل، وسيجري ضم مزيد من الأراضي الفلسطينية إلى الحيز الإسرائيلي، وسيتم فرض وقائع، أو حل معين، على الأرض، وستجرى محاولة لدفع الحكومة الفلسطينية إلى نوع من الاستسلام بهدف فرض حلول أحادية الجانب، أو ستفرض شروط قاسية للتفاوض، وتحديداً في ضوء المستجدات الفلسطينية وتأليف "حماس" للحكومة.

عزيز حيدر

سأحاول في مداخلة أن أركز على قضية أنماط التصويت التي تغيرت بصورة لافتة في الانتخابات الأخيرة، كما سأتناول مجموعة من الملاحظات العامة عن المعركة الانتخابية برمتها، وسأبدأ بنسبة التصويت التي انخفضت أول مرة في تاريخ إسرائيل إلى هذا الحد لدى اليهود ولدى العرب، ولها دلالات وخصائص ذات مغزى. فعلى سبيل المثال، إن الأصوات العائمة التي ارتفعت، بحسب آخر استطلاعات الرأي، لأول مرة إلى نحو ٢٤ - ٢٨ مقعداً، أثرت خلال يوم الانتخابات في توزيع الأصوات، وهذا ما سأطرق إليه لاحقاً بصورة دقيقة، وأكتفي الآن بالإشارة إلى أن كثرة الأصوات العائمة إن دلت على شيء إنما تدل على حالة الارتباك داخل المجتمع الإسرائيلي، وتدلل أيضاً على الرغبة في كسر القوالب السابقة، بمعنى التصويت

عن إفلاس منطوق الليكود السياسي. هذا المنطق هو الذي وجه نتنيهاهو إلى استخدام أسلوب تخويف الإسرائيليين في دعايته الانتخابية من خطة الانفصال، بينما فضل الجمهور الإسرائيلي من يعطيه الأمل بالخلاص من القضية الفلسطينية والانفصالية ويعدده بالأمن الشخصي على ما يخيفه من الحلول المطروحة كافة.

إن معظم الأحزاب التقليدية في إسرائيل فقد جزءاً كبيراً من ناخبيه، وأصبح هناك حالة من تنقل الأصوات بين الأحزاب. ويستدل من الاستطلاعات المباشرة لعملية الانتخاب، بالنسبة إلى من تم التصويت سابقاً، وإلى من تم التصويت حالياً، على وجود حزبين حافظاً على "المصوتين التقليديين" لهما، وهما حزب شاس (٩٧٪ من المصوتين القدامى له صوتوا له أيضاً في الانتخابات الأخيرة)، وحزب يهدوت هتوراه (٩٥٪). أما مصوتو باقي الأحزاب فقد أحدثوا تغييراً كبيراً في خريطة التصويت التقليدية. وتبين من الاستطلاعات أن ثلث الإسرائيليين تقريباً لم يكن قد قرر يوم ٣/٢٦، أي قبل ثلاثة أيام من الانتخابات، لمن سيصوت، وأن ٢١٪ اتخذوا قرارهم في يوم الانتخابات بالذات. ويبدو أن جزءاً كبيراً من الأصوات العائمة ذهب إلى حزب المتقاعدين. بالنسبة إلى الأحزاب التقليدية وفقدان الثقة بها من جانب الناخبين، تبين، مثلاً، أن حزب الليكود احتفظ بـ ١٨٪ فقط من أصواته سابقاً، وأن حزب شينوي الذي اختفى من الخريطة السياسية فقد ٩٠٪ من أصواته. أما بالنسبة إلى حزب العمل فقد صوت أكثر من ٥٠٪ من ناخبيه سابقاً لأحزاب أخرى، بينما صوت له بعض الشرقيين أول مرة.

لمن ذهب أصوات الحزبين الكبارين، العمل والليكود، بحسب الاستطلاعات؟ ٣١٪ من أصوات حزب الليكود ذهبت إلى كديما، ونحو ثلث أصوات حزب العمل سابقاً ذهب أيضاً إلى كديما. وبالتالي يمكن الادعاء أن القوالب السابقة بالنسبة إلى الأحزاب المعروفة قد تكسرت في هذه الانتخابات. من أين أتت أصوات كديما من حيث التركيبة الإثنية، وما هو المتغير في أنماط التصويت؟ لأول

الأساس، فيتبنى فكرة غياب الشريك الفلسطيني وعدم وجود إمكان أو فرصة للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وبالتالي فإن الحل بالنسبة إلى إسرائيل هو التخلص من هذه القضية بالانفصال والحلول أحادية الجانب، والتعامل مع الموضوع من الزاوية الأمنية كما حدث في لبنان في عهد حكومة إيهود براك، الذي تبنى فكرة غياب الشريك اللبناني وانسحب بشكل أحادي الجانب. لا يوجد أجندة واضحة لهذا الحزب عدا قضية الانفصال في الموضوع السياسي والأمني. أما في القضايا الأخرى فموقفه ليس واضحاً، والموضوع الاقتصادي يمكن تلمسه من خلال نواب هذا الحزب الذين يميلون في معظمهم إلى تأييد الليبرالية الجديدة مع القليل من الشفقة على الفقراء.

الاتجاه الثالث يمثل الليكود وأحزاب اليمين، وهو يؤمن بديمومة الصراع مع الفلسطينيين وعدم وجود إمكان لوضع حد له. ويرى هذا الاتجاه أن لا مفر من الاستمرار في الصراع، وليس هناك حل. ويمكن أن نقسم هذا الاتجاه إلى فرعين: اتجاه نتنيهاهو الذي لا يؤمن بقضية الانفصال من جانب واحد ويؤمن بديمومة الصراع، واتجاه ليبرمان الذي يؤيد فكرة الانفصال عن الفلسطينيين، لكنه يطالب بإجراء تبادل مناطق كثيفة بالسكان العرب.

يستدل من العرض الذي قدمه أمل جمال، بالنسبة إلى هبوط اليمين وفشله، أن تأييد الناخب الإسرائيلي لتوجهات اليمين فيما يتعلق باستمرار الصراع قد تراجع، وأن الجمهور - بحسب الاستطلاعات - يؤيد فكرة الانسحابات أحادية الجانب والانفصال عن الفلسطينيين، لذلك التقت أغلبية هذا الجمهور مع فكرة شارون الداعية إلى الانفصال من جانب واحد، وفكرة حدود القوة التي توصل إليها شارون؛ بمعنى عدم وجود إمكان لاستخدام القوة بلا حدود.

الاتجاه الليكودي فشل إلى درجة أن أحد أقطابه، روبي ريفلين، رئيس الكنيست السابق، قال في مقابلة مع صحيفة "هآرتس": "برنامج الليكود لن يشتريه أحد في إسرائيل." ومن الواضح أنه يتحدث

أصول شرقية، مع أهمية هذا الموضوع، لكن لأن تركيبة المصوتين له اختلفت اختلافاً كبيراً عما كانت عليه سابقاً. فـ ٦٠٪ من مصوتين صوتوا له أول مرة، بمعنى أن تركيبته اختلفت من الأساس. ومن جهة الانتماءات الإثنية نجد أن نسبة الأشكناز تراجعت إلى نحو ٤٤٪ من مصوتي الحزب، بينما بلغت نسبة المقترعين لحزب العمل من الشرقيين نحو الثلث. وهذه كانت مفاجأة كبيرة، إذ إن المحللين والمراقبين الإسرائيليين لم يكونوا في معظمهم متأكدين من أن عمير بيرتس سيتمكن من جذب الأصوات الشرقية من شاس أو من الليكود إلى حزب العمل، وأنا شخصياً أعتقد أن لهذا مدلولات كبيرة. فالفكرة التقليدية والتحليلات السائدة التي تقول إن الشرقيين متطرفون سياسياً قد تكون مغلوطة فيها، وقد لا يكون سبب تصويتهم سابقاً لحزب الليكود طرفاً سياسياً؛ والدليل على ذلك أن تزعم شرقي لحزب العمل، مع أجندة اجتماعية، استطاع جذب عدد كبير منهم. أما بالنسبة إلى المهاجرين الروس، فقد جذب حزب العمل ٥٪ فقط من أصواتهم، بينما صوت ٥٠٪ منهم لحزب إسرائيل بيتنا بزعامة أفيدور ليبرمان، الذي حصل بفضل أصواتهم على ثمانية مقاعد من أحد عشر مقعداً حصل عليها في الانتخابات، ولم يكن تصويت المهاجرين الروس له على أساس خط سياسي وإنما لأن برنامجه تناول قضاياهم المدنية ومشكلاتهم الاجتماعية. ففي انتخابات سنة ٢٠٠١ قام المهاجر الروسي بانتخاب حزب شينوي. ولم تكن مصادفة أن يحصل هذا الحزب على ١٥ مقعداً، وأن ينال نحو ٢٧٪ من أصوات المهاجرين الروس، الذين راهنوا على حل مشكلة علاقتهم بالدولة ومشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية من خلاله. وتوجههم إلى ليبرمان هذه المرة جاء للهدف نفسه، وليس لموقف سياسي.

وإذا أردنا تلخيص توزيع الأصوات من الناحية الإثنية، يمكن القول باختصار: الأشكناز توزعت أصواتهم إجمالاً بين الأحزاب الرئيسية الثلاثة: كديما والعمل وميرتس؛ اليهود الشرقيون صوتوا في

مرة منذ فترة طويلة جداً يحدث في إسرائيل أن حزباً مثل حزب كديما يجمع أصواتاً ذات وزن من مختلف مركبات الخريطة الإثنية، إذ إن ٤٠٪ من أصواته جاءت من الأشكناز، و٢٥٪ من الشرقيين، و١٦٪ من مواليد البلد، و٢٠٪ من المهاجرين الروس. إذاً هو حزب خليط من جميع الاتجاهات الإثنية، وهذه ظاهرة جديدة في إسرائيل.

من ناحية الانتماء الديني لمصوتي كديما كحزب علماني، فإن ٧٨٪ منهم هم علمانيون، و١٨٪ تقليديون، و٤٪ فقط متدينون. واضح هنا أننا أمام حزب علماني خليط من ناحية إثنية، وخليط بدرجة أقل كثيراً من ناحية الانتماءات الدينية. أما من ناحية الجيل، فالذين صوتوا لكديما هم من كبار السن في إسرائيل، وهو بذلك يشبه حزب العمل سابقاً، إذ كانت أغلبية مصوتي حزب العمل من الأشكناز ومن كبار السن. فحوالي ٦٠٪ من مصوتي كديما هم فوق سن الخمسين عاماً، و٩٪ فقط من الشباب تحت سن الثلاثين عاماً صوتوا له.

مفاجأة هذه الانتخابات، كما ذكر أمل جمال، كانت حزب المتقاعدين. وقد يتبادر إلى الذهن أول وهلة أن الحزب فاز بهذا العدد من المقاعد بفضل أصوات كبار السن، لكن الحقيقة هي أن صغار السن أدوا دوراً كبيراً في إعطائه هذا النصر. فمن ناحية النسبة، كان ٦٠٪ فقط من مصوتي المتقاعدين فوق الخمسين عاماً، أما البقية، الـ ٤٠٪، فكانت أعمارهم تحت الخمسين. من أعطى هذا الحزب أصواته؟ يظهر أنه حصل على أصواته من باقي الأحزاب. فبحسب الاستطلاعات يتضح أنه حصل على أصوات ٧٪ من مصوتي حزب العمل سابقاً، وعلى ٩٪ من مصوتي الليكود، و٥٪ من مصوتي ميرتس، و١٠٪ من مصوتي شينوي. وبالتالي يعتبر هذا الحزب من حيث الاتجاهات السياسيات حزباً خليطاً، وليس في برنامجه إشارة إلى المواقف السياسية التي سيتخذها. لكنه أعلن بعد الانتخابات أنه يدعم مواقف كديما السياسية. ومن المهم جداً الإشارة إلى أن حزب العمل، في رأبي، بات حزباً جديداً من جميع النواحي بتركيبته الجديدة، ليس لأن رئيسه من

ويعدهم باستمرار الصراع إلى الأبد. كما أن هذه الانتخابات ستذكر بأنها كسرت القوالب التقليدية لأنماط التصويت، إذ تم انتقال عدد كبير من الأصوات من معسكر إلى آخر، بينما كان انتقال الأصوات في السابق يحدث بين أحزاب تنتمي إلى المعسكر نفسه. ■

معظمهم لكديما والعمل وشاس، وخسرهم الليكود؛ المهاجرون السوفيات فاز بحصة الأسد من تصويتهم، كما ذكرنا أعلاه، حزب ليبرمان. توضح نتائج الانتخابات أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية احتلت مكاناً مرموقاً في سلم أولويات الناخبين، ومن الناحية الأمنية فضلوا من يعطيهم الأمل على من يخيفهم من العرب والفلسطينيين

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

القدس العثمانية
في المذكرات الجهرية
الكتاب الأول من مذكرات الموسيقي
واصف جهرية ١٩٠٤ - ١٩١٧

تحرير وتقديم
سليم تماري وعصام نصّار

٢٧٣ صفحة ٢٠ دولاراً